

# مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي

إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

## التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب

شهدت البيئة الاقتصادية في بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تغييرات كبيرة نتيجة الانخفاض الحاد وربما المزمع في أسعار النفط وتباطؤ النمو بدرجة فاقت التوقعات في منطقة اليورو والصين واليابان وروسيا. وسوف تتوقف استجابة السياسات الملائمة لآزاء هذه التغييرات على ما إذا كان البلد المعني مصدرا للنفط أم مستوردا له. غير أن السمة المشتركة في هذا السياق هي أن هذه التطورات تشكل فرصة سانحة وقوة دفع مواتية لإصلاح نظم دعم أسعار الطاقة وتكثيف جهود الإصلاح الهيكلي لدعم فرص العمل والنمو.

وتسبب انخفاض أسعار النفط في إضعاف أرصدة الحسابات الخارجية والمالية العامة في البلدان المصدرة للنفط، بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي. لكن الهوامش الوقائية الكبيرة وموارد التمويل المتوفرة لدى معظم هذه البلدان ستسمح لها بتجنب تنفيذ تخفيضات حادة في الإنفاق الحكومي، مما يحد من الأثر على النمو قريب الأجل والاستقرار المالي. ويتعين على البلدان المصدرة للنفط التعامل بحصافة مع انخفاض أسعار النفط باعتباره انخفاضا دائما إلى حد كبير ومن ثم تعديل خططها لضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط للحيلولة دون التناقص الكبير في احتياطياتها الوقائية وضمان تحقيق العدالة بين الأجيال.

وتتيح المكاسب المتحققة من انخفاض أسعار النفط في البلدان المستوردة للنفط فرصة لالتقاط الأنفاس كانت هذه البلدان في شدة الاحتياج إليها وإن كان سيوازنها انخفاض متزامن في الطلب الخارجي، من روسيا بصفة خاصة، وكذلك من منطقة اليورو والصين. وقد أدى التباطؤ الاقتصادي الحاد وانخفاض قيمة العملة في روسيا إلى إضعاف الآفاق الاقتصادية في بلدان منطقة "القوقاز وآسيا الوسطى" نتيجة روابطها القوية من خلال التجارة وتحويلات العاملين في الخارج والاستثمار الأجنبي المباشر، مما يوضح الحاجة لزيادة مرونة أسعار الصرف والتيسير المالي على المدى القريب بقدر ما يسمح به التمويل المتاح، مع تكثيف جهود الإصلاح.

الجدول ١: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ٢٠١٤ و ٢٠١٥

روسيا	الصين	الأسواق الصاعدة	منطقة اليورو	الولايات المتحدة	العالم	
٠,٦	٧,٤	٤,٤	٠,٩	٢,٤	٣,٣	٢٠١٤
٣,٠-	٦,٨	٤,٣	١,٢	٣,٦	٣,٥	٢٠١٥
٣,٥-	٠,٣-	٠,٦-	٠,٢-	٠,٥	٠,٣-	التعديلات عن توقعات ٢٠١٥ من آفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر ٢٠١٤

البلدان المستوردة للنفط خارج مجلس التعاون	البلدان المصدرة للنفط في MENAP	البلدان المستوردة للنفط في CCA	البلدان المصدرة للنفط في MENAP	مجلس التعاون الخليجي	البلدان المصدرة للنفط في MENAP	
١,٥	٣,٠	٤,٧	٢,٧	٣,٧	٢,٧	٢٠١٤
٢,٤	٣,٩	٤,٤	٣,٠	٣,٤	٣,٠	٢٠١٥
٠,٧-	٠,٠	٠,٤-	٠,٩-	١,٠-	٠,٩-	التعديلات عن توقعات ٢٠١٥ من آفاق الاقتصاد الإقليمي أكتوبر ٢٠١٤

ملحوظة: البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP) تتألف من الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن.

مجلس التعاون الخليجي يتألف من البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

البلدان المصدرة للنفط خارج مجلس التعاون الخليجي هي الجزائر وإيران والعراق وليبيا واليمن.

البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP) تتألف من أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان والصومال والسودان وسوريا وتونس.

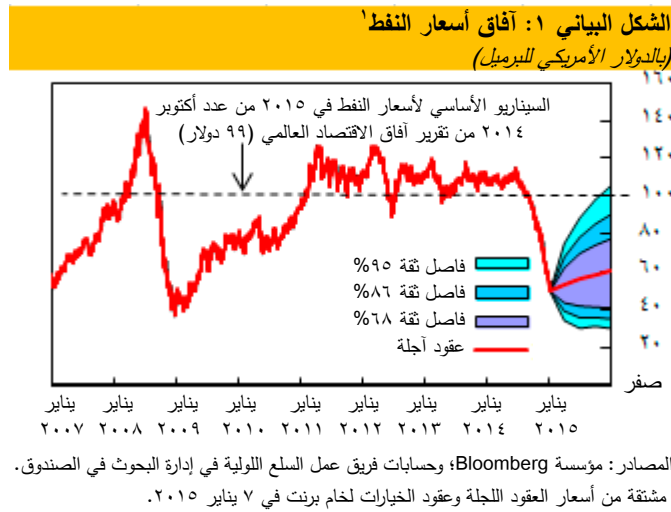
البلدان المصدرة للنفط في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى (CCA) تتألف من أذربيجان وكازاخستان وتركمنستان وأوزبكستان.

البلدان المستوردة للنفط في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى (CCA) تتألف من أرمينيا وجورجيا وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان.

## الصدمة العالمية والإقليمية الأخيرة

## انخفاض أسعار النفط

انخفضت أسعار النفط بحوالي ٥٥% منذ سبتمبر ٢٠١٤، وفي أواخر نوفمبر قررت منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) عدم خفض إنتاجها. ومنذ ذلك الحين تتوقع الأسواق أن يبلغ متوسط سعر النفط حوالي ٥٧ دولارا للبرميل في عام ٢٠١٥ (بانخفاض قدره ٤٣% تقريبا عن توقعات السيناريو الأساسي في عدد أكتوبر ٢٠١٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي) ليرتفع تدريجيا بعد ذلك إلى ٧٢ دولارا للبرميل بحلول عام ٢٠١٩ (بانخفاض قدره ٢٣% تقريبا عن التوقعات الواردة في عدد أكتوبر ٢٠١٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي) (الشكل البياني ١). ومن المتوقع تعافي أسعار النفط جزئيا على المدى المتوسط نتيجة التراجع المرجح في نمو الاستثمارات والطاقة الإنتاجية المستقبلية في القطاع النفطي استجابة لانخفاض أسعار النفط.



وقد انخفضت أيضا أسعار بعض السلع الأولية الأخرى، وإن لم تكن بنفس درجة انخفاض أسعار النفط. ومن المتوقع حاليا أن تنخفض أسعار المعادن، على سبيل المثال، بنسبة ١٣% في الفترة بين ٢٠١٥-٢٠١٩، مقارنة بما كان متوقعا في عدد أكتوبر ٢٠١٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي. وقد ظلت تنبؤات السيناريو الأساسي بالنسبة لمتوسط أسعار الغاز دون تغيير يُذكر، غير أن بعض البلدان المصدرة للغاز (قطر) يشهد انخفاضا في أسعار الغاز لأن تعاقداتها مربوطة بأسعار النفط.<sup>١</sup>

وتشير التقديرات إلى أن انخفاض أسعار النفط كان مدفوعا بعوامل العرض والطلب على حد سواء: فزيادة المعروض النفطي عن المستوى المتوقع، لا سيما من الولايات المتحدة، لم توازنه تخفيضات في الإنتاج من البلدان الأعضاء في منظمة "أوبك"، كما أن الطلب العالمي على النفط (وخاصة من الصين واليابان ومنطقة اليورو) كان آخذا في الانخفاض (راجع تدوينة الصندوق بعنوان "سبعة أسئلة عن هبوط أسعار النفط مؤخرا"، على الموقع الإلكتروني [www.imf.org](http://www.imf.org)).

وتكتنف المسار المستقبلي لأسعار النفط أجواء كثيفة من عدم اليقين، مما يوحي باحتمال حدوث تقلبات على المدى القصير. وتتسأ مخاطر التطورات السلبية من احتمال نمو الطلب بأقل من المتوقع في أهم الاقتصادات المتقدمة أو الصاعدة. أما احتمالات تجاوز

<sup>١</sup> وفي المقابل، نجد أن أسعار الغاز في البلدان المستوردة للنفط والغاز في منطقة "القوقاز وآسيا الوسطى" ثابتة بالدولار الأمريكي في التعاقدات متعددة السنوات.

التوقعات الراهنة فترتبط بانقطاع الإمدادات - في العراق على سبيل المثال - أو بصدور قرار من منظمة "أوبك" بخفض الإنتاج. وعلى المدى المتوسط، تتوقف توقعات الأسعار على كيفية استجابة الاستثمار والإنتاج النفطي لانخفاض الأسعار. وسوف تتوقف أيضا على ما إذا كانت منظمة "أوبك" ستواصل القيام بدورها كالمنتج المرجح أو إذا ما كانت الأسعار ستتأثر أكثر بالتكلفة الحدية لإنتاج النفط الصخري.

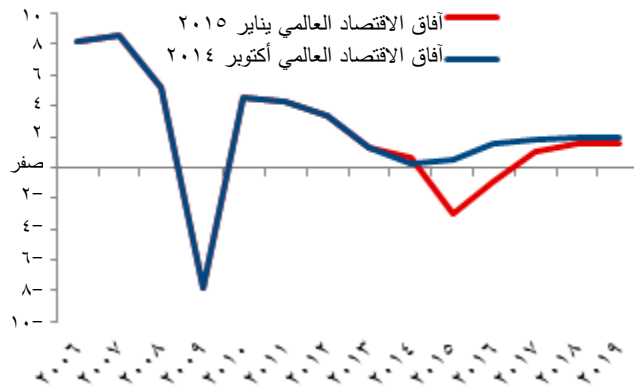
وتتباين انعكاسات أسعار النفط المنخفضة على البلدان المصدرة للنفط والبلدان المستوردة له. فأى انخفاض في الأسعار يتسبب في حدوث خسائر في الصادرات وإيرادات المالية العامة في البلدان المصدرة للنفط، مع احتمال انتقال التداعيات إلى الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي غير النفطي. أما البلدان المستوردة للنفط فتحقق مكاسب من انخفاض أسعار النفط من خلال انخفاض فواتير وارداتها النفطية وتراجع فواتير دعم أسعار الطاقة. وقد يؤدي ارتفاع الدخل المتاح وانخفاض تكاليف الإنتاج إلى نمو الطلب المحلي.

### ضعف الطلب

رغم الانخفاض الكبير في أسعار النفط، فقد تم تخفيض تنبؤات الصندوق للنمو العالمي في عام ٢٠١٥ بواقع ٠,٣ نقطة مئوية لتصبح ٣,٥% (الجدول ١). ومن المتوقع أن تؤدي الآثار السلبية لمختلف العوامل الدورية أو المتعلقة بالسياسات إلى تعويض الأثر الإيجابي لانخفاض أسعار النفط على النمو العالمي وتجاوزه. (للاطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع عدد يناير ٢٠١٥ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، على الموقع الإلكتروني [www.imf.org](http://www.imf.org)).

فقد تم تخفيض تنبؤات النمو لكل من منطقة اليورو واليابان وبعض الاقتصادات الصاعدة، لا سيما الصين وروسيا. ومن المتوقع الآن انكماش الاقتصاد الروسي بنسبة ٣% في عام ٢٠١٥، حيث تصل تخفيضات تنبؤات النمو إلى ٣,٥ نقطة مئوية (الشكل البياني ٢) نتيجة انخفاض أسعار النفط وتصاعد التوترات الجغرافية-السياسية. وتم تخفيض تنبؤات النمو بالنسبة لمنطقة اليورو بواقع ٠,٢ نقطة مئوية لتصل إلى ١,٢%، وبالنسبة للصين بواقع ٠,٣ نقطة مئوية لتصل إلى ٦,٨%. وترجع هذه التعديلات للعوامل الدورية ولبطء النمو الممكن على حد سواء.

الشكل البياني ٢: روسيا - نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)

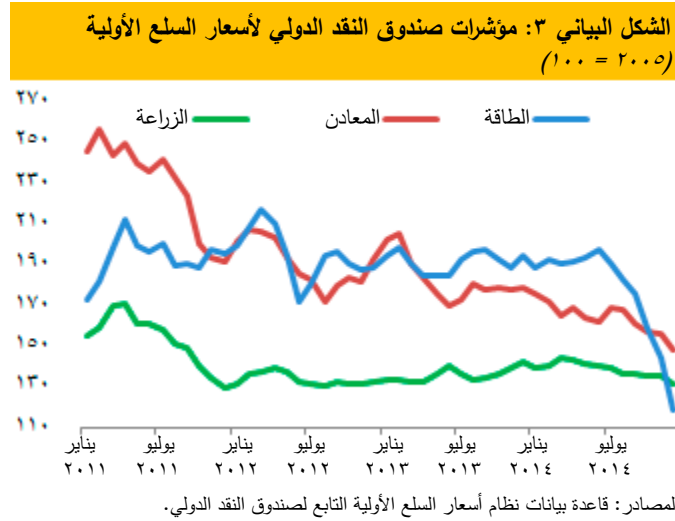


المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

وسوف تتأثر بلدان "القوقاز وآسيا الوسطى" (CCA) بتعمق الركود في روسيا من خلال عدة قنوات، وخاصة التجارة وتحويلات العاملين في الخارج والاستثمار الأجنبي المباشر وعلوات المخاطر. وتشير التقديرات إلى أن أي هبوط مؤقت في نمو إجمالي الناتج

المحلي في روسيا قدره نقطة مئوية واحدة في أي سنة سيؤدي إلى انخفاض النمو في تلك السنة بواقع ٠,١٥ نقطة مئوية في بلدان "القوقاز وآسيا الوسطى" المصدره للنفط وواقع ٠,٤ نقطة مئوية في البلدان المستوردة للنفط. (راجع الإطار ٣-١ في عدد أكتوبر ٢٠١٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، على الموقع الإلكتروني [www.imf.org](http://www.imf.org)). وسوف يترتب على تباطؤ النمو أكثر من المتوقع في الصين وقوع آثار سلبية على النمو في منطقة "القوقاز وآسيا الوسطى". وبالنسبة للبلدان المستوردة للنفط في منطقة "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان" (MENAP)، ستشهد بلدان المغرب العربي<sup>٢</sup> تراجعاً في توقعات التصدير نتيجة تباطؤ النمو أكثر من المتوقع في منطقة اليورو، بينما قد تتأثر بلدان المشرق العربي<sup>٣</sup> نتيجة انخفاض تحويلات العاملين في الخارج وعائدات الاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة من دول مجلس التعاون الخليجي.

وسيؤدي تراجع أسعار السلع الأولية الأخرى، التي تصدرها بعض البلدان المستوردة للنفط في المنطقة (كالنحاس في أرمينيا والذهب في جمهورية قبرغيزستان والحديد في موريتانيا) إلى تحييد أثر المكاسب الناشئة عن انخفاض فواتير استيراد النفط (الشكل البياني ٣).



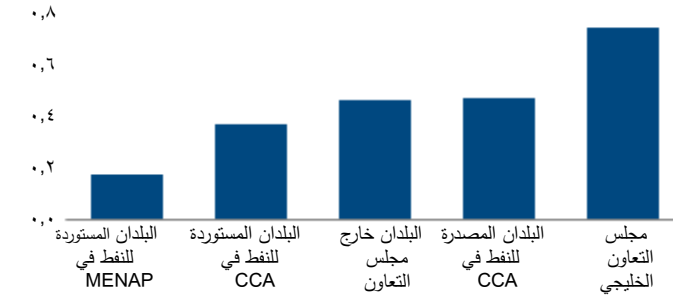
### ارتفاع أسعار الفائدة وازدياد قوة الدولار وضعف الروبل

تتأثر آفاق الاقتصاد الإقليمي أيضا بتطورات أسعار الفائدة وأسعار الصرف العالمية، المدفوعة عموماً بتوقعات العودة للسياسات النقدية الطبيعية في الولايات المتحدة، وإن كانت بدرجة أقل من تأثرها بانخفاضات أسعار السلع الأولية والطلب الخارجي. ومن المرجح أن تؤدي الزيادة المتوقعة في أسعار الفائدة الأمريكية إلى تشديد الأوضاع المالية في منطقتي "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان" و"القوقاز وآسيا الوسطى"، وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة اتباعها نظم سعر الصرف المربوط، بالإضافة إلى إضعاف نمو الائتمان الخاص (الشكل البياني ٤). ومن المرجح أن يتأخر انتقال هذه التداعيات إلى أسعار الفائدة بسبب بطء انتقال الآثار.

<sup>٢</sup> بلدان المغرب العربي هي الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس.

<sup>٣</sup> بلدان المشرق العربي هي مصر والأردن ولبنان وسوريا.

الشكل البياني ٤: علاقة ارتباط أسعار الفائدة الأساسية على الإقراض بين بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى والولايات المتحدة



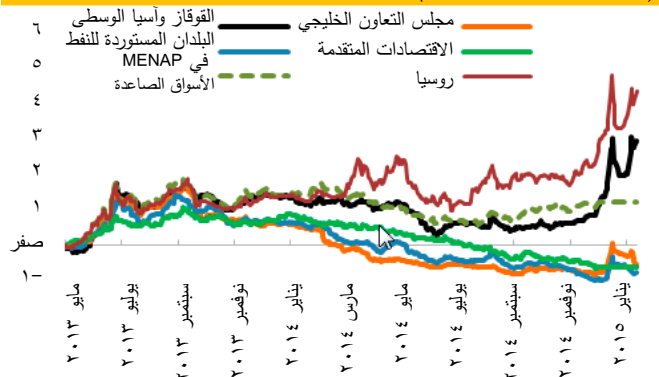
المصادر: مؤسسة Haver؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. علاقات الارتباط محسوبة كمعلاقات ارتباط بسيطة.

ملحوظة: البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان (MENAP) يستبعد منها الصومال والسودان وسوريا. والبلدان المصدرة للنفط في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى (CCA) يستبعد منها تركمانستان وأوزبكستان. وتستبعد البحرين والمملكة العربية السعودية من مجلس التعاون الخليجي.

وحتى الآن، لم تتأثر العائدات طويلة الأجل في البلدان المستوردة للنفط في منطقة "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان" ودول مجلس التعاون الخليجي بصورة ملحوظة بالمشاغل من احتمال تشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة. فالهوامش الوقائية الكبيرة من المالية العامة والحساب الخارجي في دول مجلس التعاون الخليجي، والانخفاضات في علاوات المخاطر على المستوى القطري في البلدان المستوردة للنفط في منطقة "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان"، نتيجة التقدم المحرز مؤخرا في الإصلاحات، أدت إلى تراجع العائدات طويلة الأجل في هذه البلدان منذ بداية تردد "أنباء العودة إلى المسار المعتاد" في مايو ٢٠١٣، على عكس التطورات في عائدات الأسواق الصاعدة (الشكل البياني ٥). أما العائدات طويلة الأجل في منطقة "القوقاز وآسيا الوسطى" فقد زادت مؤخرا بسرعة فافتت الاتجاهات العامة السائدة في الأسواق الصاعدة، الأمر الذي يرجع جزئيا لانكشاف هذه المنطقة على المخاطر من روسيا.

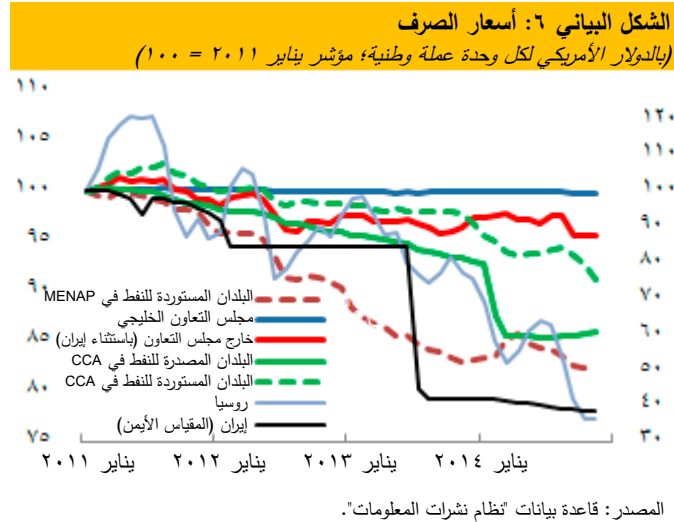
الشكل البياني ٥: العائدات طويلة الأجل

(التغير من ١ مايو ٢٠١٣، %)



المصادر: مؤسسة Bloomberg؛ ومؤسسة Haver؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تتباين آجال استحقاق السندات بين ٥ و ١٠ أعوام نتيجة نقص البيانات لفرادى البلدان.

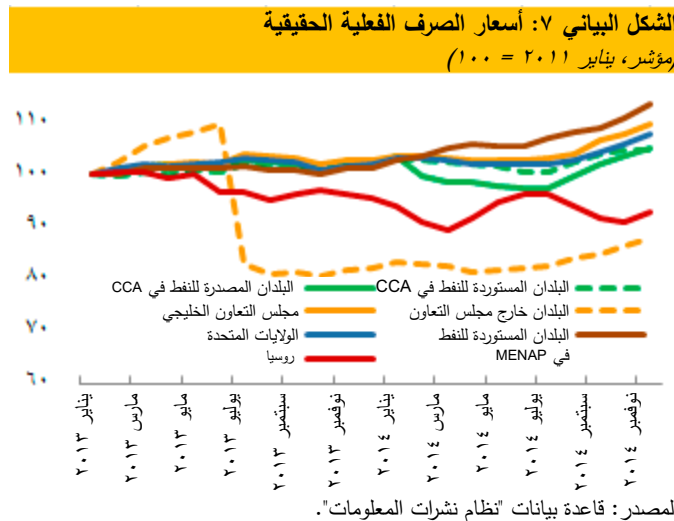
ورغم هيمنة ربط العملة بالدولار الأمريكي في دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من نظم سعر الصرف الموجهة في منطقتي "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان" و"القوقاز وآسيا الوسطى"، فقد انخفضت قيمة عدد من العملات المحلية مقابل الدولار الأمريكي منذ بدء هبوط أسعار النفط في يونيو ٢٠١٤ (الشكل البياني ٦).



وبالنسبة لمنطقة "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان"، انخفضت قيمة عملات كل من إيران والمغرب وتونس بنسبة ٦-١٣% مقابل الدولار منذ شهر يونيو الماضي، مع انخفاض مقابل في قوة صدمة أسعار النفط المقيسة بالعملة المحلية. وبالنسبة للبلدان المستوردة للنفط في منطقة "القوقاز وآسيا الوسطى" (أرمينيا وجورجيا وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان) فقد تعرضت عملاتها أيضا للضغط، في مواجهة الانخفاض السريع في قيمة الروبل. وعلى مستوى البلدان المصدرة للنفط في منطقة "القوقاز وآسيا الوسطى"، انخفضت قيمة المانات التركمانستاني بنسبة ٢٣% في مطلع هذا الشهر، كما انخفضت قيمة التينغ الكازاخستاني بنسبة ١٨% في شهر فبراير الماضي.

ورغم انخفاض سعر الصرف الاسمي، فقد ارتفعت قيمة عملات بلدان منطقتي "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان" و"القوقاز وآسيا الوسطى" بالقيمة الفعلية الحقيقية منذ شهر يونيو الماضي (مما يرجع لضعف البيورو والانخفاض الحاد في قيمة الروبل الروسي)، الأمر الذي يهدد بانخفاض توقعات زيادة الصادرات من المنطقتين (الشكل البياني ٧).

وقد أدى الانخفاض الحاد في قيمة الروبل أيضا إلى تقليص قيمة تحويلات العاملين في الخارج من روسيا، والتي تمثل حصة كبيرة من تحويلات العاملين في الخارج بالنسبة لبعض اقتصادات منطقة "القوقاز وآسيا الوسطى" (وخاصة أرمينيا وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان). وبالإضافة لما سبق، تتراجع حاليا مبالغ تحويلات العاملين في الخارج نتيجة الركود في روسيا، وربما تراجع أعداد العمالة المهاجرة من منطقة "القوقاز وآسيا الوسطى".

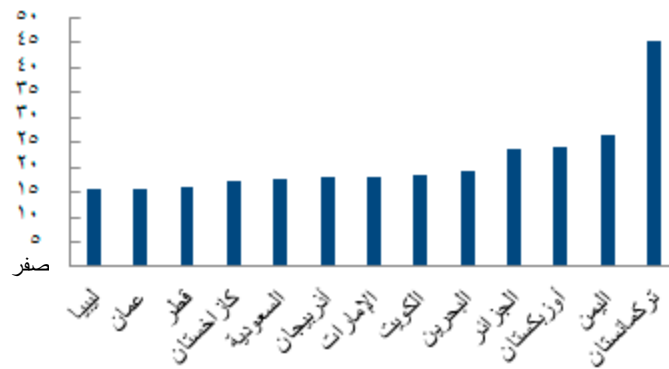


## البنوك معرضة للمخاطر لكنها محتفظة بصلابتها

من المرجح أن يكون أثر انخفاض أسعار النفط على النظم المصرفية في البلدان المصدرة للنفط مكبوحا على المدى القريب، وإن كان يحتمل تزايد مخاطر التطورات السلبية بمرور الوقت. وقد تؤدي الآثار غير المباشرة لانخفاض أسعار النفط على النشاط الاقتصادي إلى خفض جودة الأصول ومستوى السيولة والربحية، لكن سرعة التكيف معها ستختلف على الأرجح باختلاف البلدان. وسوف تتأثر النظم المصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي بانخفاض أسعار النفط نظرا للارتباط القوي القائم بين النمو غير النفطي والإنفاق الحكومي، لكنها ستظل محتفظة بصلابتها نتيجة احتفاظها بمستويات عالية من رأس المال الوقائي، ونسب منخفضة من القروض المتعثرة، ومستوى سيولة مرتفع بوجه عام (الشكلان البيانيان ٨-٩).

الشكل البياني ٨: نسب كفاية رأس المال

( % من الأصول المرجحة بالمخاطر؛ آخر بيانات متاحة)

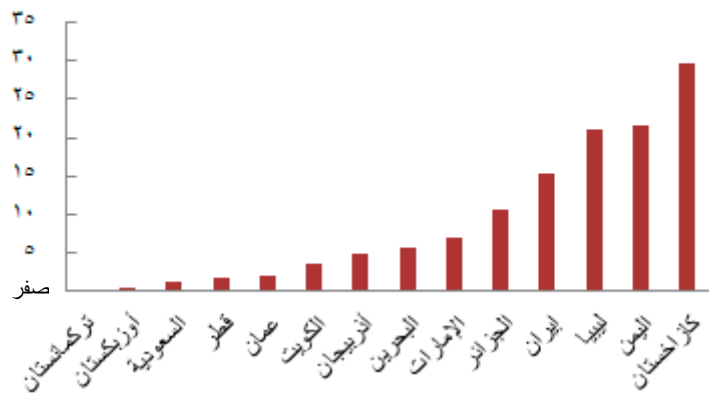


المصادر: السلطات الوطنية؛ وتقرير الاستقرار المالي العالمي؛ وتقارير خبراء صندوق النقد الدولي

وبالنسبة للبلدان خارج مجلس التعاون الخليجي، يتمثل أحد مصادر الخطر في النظام المصرفي الجزائري في الانكشافات الكبيرة والمباشرة للبنوك العامة على المؤسسات الكبيرة المملوكة للدولة في مختلف الصناعات، والتي تخضع لضغوط مالية نتيجة انخفاض أسعار النفط. وهناك مخاطر كبيرة تحيط باليمن نتيجة زيادة انكشافات بنوكه على الديون الحكومية على خلفية من ضعف المركز المالي وقلة الخيارات التمويلية. وقد تتعرض مجموعة مختارة من البلدان المستوردة للنفط (مثل مصر والأردن ولبنان)، التي تمثل تحويلات العاملين في الخارج بالنسبة لها مصدرا رئيسيا للسيولة، إلى ضيق في أوضاع السيولة إذا ما انخفضت تحويلات العاملين في الخارج.

الشكل البياني ٩: القروض المتعثرة

( % من مجموع القروض؛ آخر بيانات متاحة)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وتقرير الاستقرار المالي العالمي؛ وتقارير خبراء صندوق النقد الدولي.

وتتمتع البنوك في بلدان "القوقاز وآسيا الوسطى" بارتفاع نسب كفاية رأس المال وتحفظ البلدان بمستويات عالية من رأس المال الوقائي لكن النظم المصرفية أكثر عرضة للصدمات نتيجة مخاطر الائتمان ومواطن الضعف الهيكلي. ويبدأ بعض البلدان (مثل أذربيجان وكازاخستان وطاجيكستان) من مراكز ضعف: فارتفاع نسب القروض المتعثرة وزيادة معدل الدولار، لا سيما القروض غير المغطاة بالعملة الأجنبية، يتسببان في انكشاف البنوك على مخاطر الائتمان المدفوع بقوى السوق، والحيلولة دون الاستعانة بالبنوك المركزية كملأذ أخير للإقراض. كذلك تتزايد مخاطر الائتمان والسيولة نتيجة التداعيات الكبيرة من التباطؤ الاقتصادي في روسيا، وتراجع تحويلات العاملين في الخارج، والعسر المالي.

وعلى وجه العموم، يلاحظ أن زيادة تدخل الدولة في القطاع المالي في مختلف بلدان المنطقة إلى جانب الارتباط القوي بين الاقتصادات النفطية وغير النفطية، من جهة، وأداء المالية العامة، من جهة أخرى، هي عوامل تستوجب قيام أجهزة الرقابة المالية بمتابعة مواطن ضعف القطاع المالي أمام صدمات أسعار النفط. وبالمثل، يتعين على أجهزة الرقابة المصرفية في منطقة "القوقاز وآسيا الوسطى" أن تتوخى اليقظة فيما يتعلق بانكشافات قطاعاتها المالية على تداعيات تباطؤ النشاط في روسيا والعسر المالي في الأسواق.

### الصراعات والاضطرابات الأمنية

لا تزال الصراعات وأعمال الإرهاب والاضطرابات الأمنية ذات الصلة تشكل مصدر قلق معتاد في المنطقة. فبالرغم من أن الضربات الجوية أبطأت تقدم التنظيم الذي يطلق عليه اسم "الدولة الإسلامية" (داعش)، فلا تزال الصراعات دائرة في العراق وسوريا، مما ينشئ تداعيات اقتصادية وسياسية كبيرة على البلدان المجاورة (وخاصة الأردن ولبنان). كذلك يظل الموقف الأمني محفوفاً بالتحديات في أفغانستان وليبيا وباكستان واليمن. وتلقي هذه الصراعات بظلال قاتمة على الآفاق الاقتصادية لمنطقة "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان"، ليس لأنها تتسبب في اضطراب النشاط الاقتصادي فحسب، بل لأنها تتسبب أيضاً في تقليص الحيز السياسي اللازم لإجراء الإصلاحات المطلوبة بشدة وتؤخر من عودة الثقة إلى المنطقة.



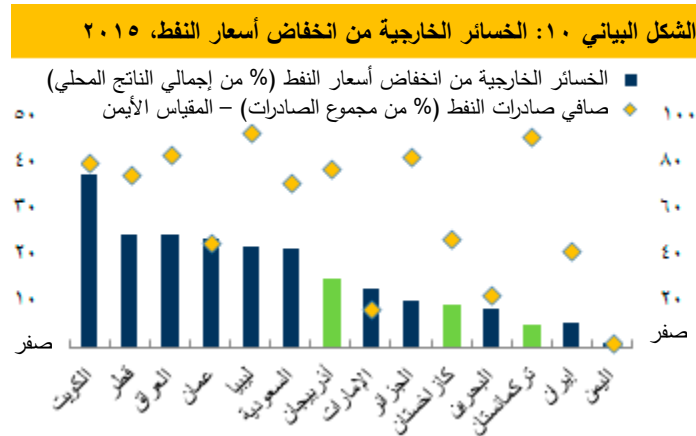
## البلدان المصدرة للنفط

تواجه البلدان المصدرة للنفط في منطقتي "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان" (MENAP) و"القوقاز وآسيا الوسطى" (CCA) خسائر كبيرة في إيرادات التصدير والإيرادات الحكومية نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط. وتتوافر لدى العديد من البلدان هوامش وقائية كبيرة في شكل أصول أجنبية تسمح لها بتجنب إجراء تخفيضات حادة في الإنفاق وتخفيف العبء على النمو. وبالنسبة لبلدان منطقة "القوقاز وآسيا الوسطى"، تتفاقم آثار انخفاض أسعار النفط نتيجة تعمق الركود في روسيا التي ترتبط بها ارتباطاً وثيقاً من خلال التجارة وتحويلات العاملين في الخارج والاستثمار الأجنبي المباشر، وبفعل تباطؤ النمو في الصين، وهي شريك تجاري حيوي آخر. لكن يُرجح أن تكون العواقب على النمو الاقتصادي في هذه البلدان مخففة بسبب زيادة الإنفاق الحكومي على نحو معاكس للاتجاهات الدورية.

وسوف يتعين على معظم البلدان في المنطقتين، التي تتناقص هوامشها الوقائية بسرعات متباينة، إعادة تقييم خطط الإنفاق متوسطة الأجل، كما ستحتاج إلى التكيف بالتدرج مع الواقع الجديد في سوق النفط العالمية إذا استمرت أسعار النفط المنخفضة لفترة مطولة. وسوف يتعين على بعض البلدان التي لا تحتفظ بهوامش وقائية كبيرة أو لا تتمتع بطاقة اقتراض كبيرة أن تعمل على التكيف بسرعة أكبر مع العواقب السلبية على النمو الاقتصادي. وبالنسبة لجميع البلدان المصدرة للنفط، فإن الإصلاحات الاقتصادية المتعمقة لتنويع الأنشطة الاقتصادية بعيداً عن التركيز على النفط إلى جانب تشجيع النمو وخلق فرص العمل سوف تسهم في التخفيف من حدة الآثار السلبية على النمو أثناء ضبط أوضاع المالية العامة.

## الاقتصادات المعتمدة على النفط تحقق خسائر كبيرة

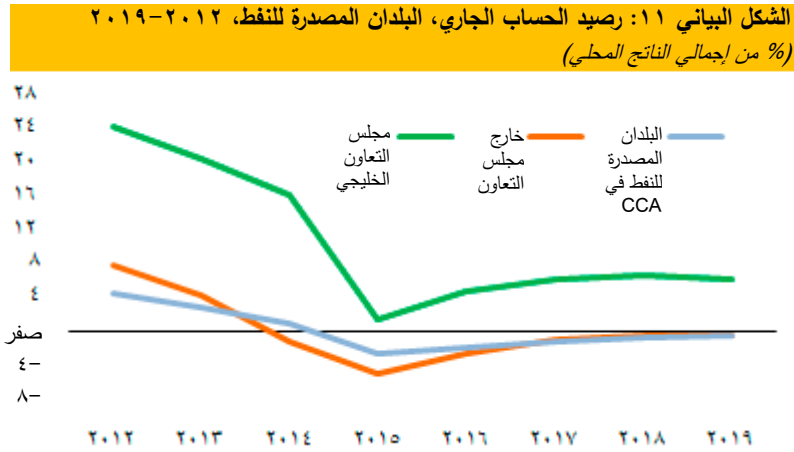
تواجه البلدان المصدرة للنفط في منطقتي "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان" و"القوقاز وآسيا الوسطى" خسائر كبيرة نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط وذلك لاعتماد معظم هذه الاقتصادات بشدة على النفط. فالصادرات النفطية، في المتوسط، تمثل ثلثي مجموع الصادرات في البلدان المصدرة للنفط في المنطقتين (الشكل البياني ١٠).



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تُحسب الخسائر الخارجية من انخفاض أسعار النفط على أساس الفرق المتوقع في صافي قيمة صادرات النفط بالدولار الأمريكي في عام ٢٠١٥، باستخدام فرضيات أسعار النفط لعام ٢٠١٥ الواردة في عدد يناير ٢٠١٥ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي وعدد أكتوبر ٢٠١٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، وحجم صافي الصادرات النفطية في عدد أكتوبر ٢٠١٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، مع التعديل لمراعاة العوامل الفُطرية المتفردة. وتشير الأعمدة باللون الأزرق الداكن إلى البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP) وتشير الأعمدة باللون الأخضر إلى منطقة القوقاز وآسيا الوسطى (CCA).

ومن المتوقع أن تصل خسائر صادرات النفط في عام ٢٠١٥ إلى قرابة ٣٠٠ مليار دولار أو ٢١ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في دول مجلس التعاون الخليجي، وحوالي ٩٠ مليار دولار أو ١٠ نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي في البلدان خارج مجلس التعاون الخليجي، وحوالي ٣٥ مليار دولار أو ٨ نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي في البلدان المصدرة للنفط في منطقة "القوقاز وآسيا الوسطى". وسوف تكون أكثر البلدان تأثراً هي الكويت وقطر والعراق وعمان وليبيا والمملكة العربية السعودية.

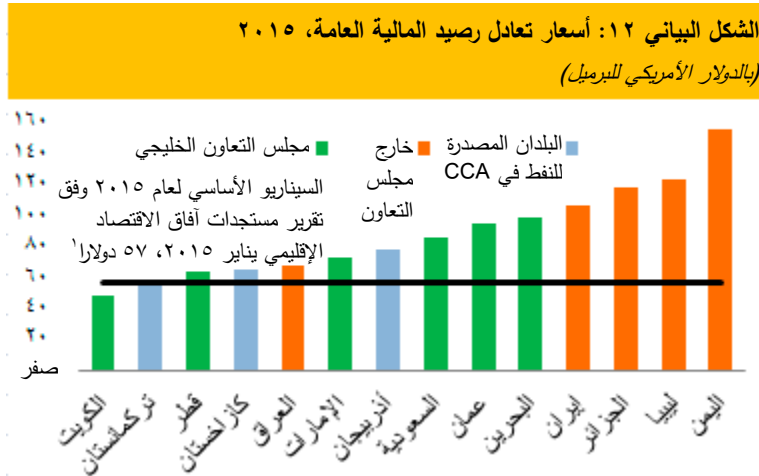
ونتيجة لذلك، يتوقع انخفاض فوائض الحسابات الجارية في العام الجاري إلى ١,٦% من إجمالي الناتج المحلي في دول مجلس التعاون الخليجي، أما البلدان المصدرة للنفط خارج مجلس التعاون الخليجي والبلدان المصدرة للنفط في منطقة "القوقاز وآسيا الوسطى" فيرجح أن تسجل عجزاً بنحو ٥% و ٢,٧% من إجمالي الناتج المحلي، على التوالي (الشكل البياني ١١).



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

وسوف تنخفض إيرادات المالية العامة أيضاً بسبب استحواذ الحكومات في منطقتي "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان" و"القوقاز وآسيا الوسطى" على إيرادات صادرات النفط بالكامل تقريباً.

ومن الضروري بالنسبة لمعظم البلدان المصدرة للنفط أن تتجاوز أسعار النفط المستوى المتوقع لعام ٢٠١٥ وقدره ٥٧ دولاراً حتى يمكنها تغطية النفقات الحكومية التي زادت في السنوات الأخيرة استجابة لتزايد الضغوط الاجتماعية والأهداف الموضوعية لتطوير البنية التحتية (الشكل البياني ١٢).

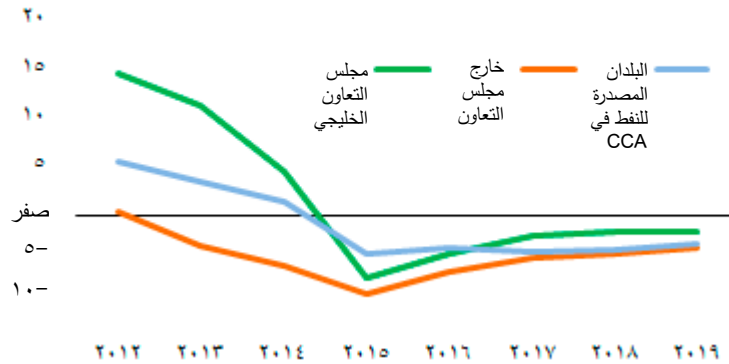


المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

١ أسعار النفط حسب متوسط أسعار النفط الفورية.

ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يتسبب انخفاض أسعار النفط في تقليص مراكز المالية العامة بصورة ملحوظة في مختلف بلدان المنطقة (الشكل البياني ١٣). وباستثناء الكويت وتركمانستان وأوزباكستان، من المتوقع أن تسجل جميع بلدان المنطقة عجزا في المالية العامة في عام ٢٠١٥ (الجدول ٢). ويتوقع تحول فائض المالية العامة في دول مجلس التعاون الخليجي (٤,٦% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٤) إلى عجز قدره ٦,٣% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٥؛ بانخفاض قدره ١١ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي.

الشكل البياني ١٣: رصيد المالية العامة، البلدان المصدرة للنفط ٢٠١٢-٢٠١٩  
(% من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

وفي ظل السياسات الراهنة، وبافتراض حدوث تعاف جزئي في أسعار النفط تماشيا مع أسواق العقود الآجلة، قد تشهد أرصدة المالية العامة في معظم البلدان تحسنا تدريجيا على المدى المتوسط مع استمرارها في تسجيل عجز.

الجدول ٢: أرصدة المالية العامة، البلدان المصدرة للنفط

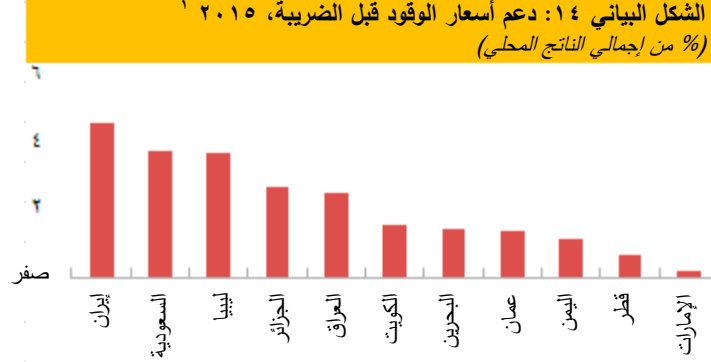
(% من إجمالي الناتج المحلي)

٢٠١٥	٢٠١٤	
		<b>مجلس التعاون الخليجي</b>
١٢,١-	٥,٤-	البحرين
١١,١	٢١,٩	الكويت
١٦,٤-	١,٤-	عمان
١,٥-	٩,٢	قطر
١٠,١-	١,١	السعودية
٣,٧-	٦,٠	الإمارات
		<b>خارج مجلس التعاون</b>
١٥,١-	٧,٤-	الجزائر
٣,٤-	١,٤-	إيران
٦,١-	٤,٩-	العراق
٣٧,١-	٤٣,٣-	ليبيا
٥,٢-	٥,٤-	اليمن
		<b>القوقاز وآسيا الوسطى</b>
١٤,٥-	٢,٣-	أذربيجان
٢,٣-	٣,٢	كازاخستان
٠,٠	١,٤	تركمانستان
٠,٢	٠,٥	أوزبكستان

٣ < % من إجمالي الناتج المحلي (خضراء)  
٣ > % من إجمالي الناتج المحلي (أصفر)  
٣ - % من إجمالي الناتج المحلي (أحمر)

المصادر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

وحتى بعد انخفاض أسعار النفط، فإن أسعار الطاقة التي يتحملها المستهلكون في معظم البلدان المصدرة للنفط لا تزال أقل كثيرا من الأسعار الدولية. ولا تُدرج بنود "دعم أسعار الطاقة" في الميزانية العامة لكنها تبقى كأحد أشكال هدر الإيرادات المهمة ومن أسباب النمو السريع الاستثنائي في استهلاك الطاقة في هذه البلدان (الشكل البياني ١٤).

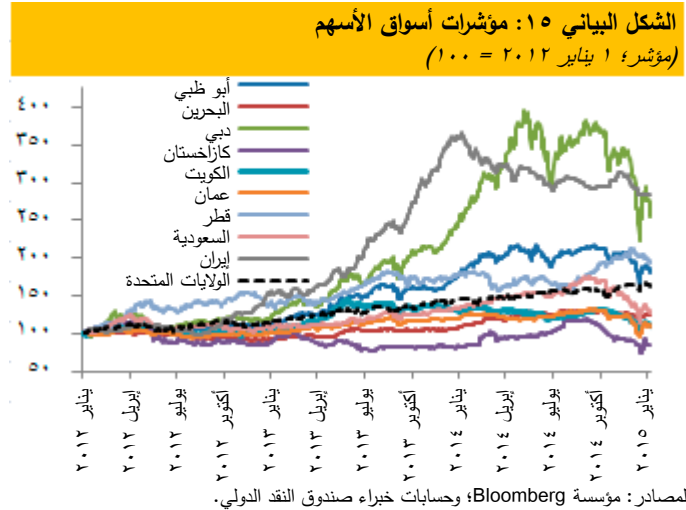


المصادر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.  
١ تستخدم بيانات عام ٢٠١٣ لتقدير حجم فاتورة الدعم. وتستند الحسابات إلى تحليل فجوة الأسعار وفق التقرير المقدم للمجلس التنفيذي في الصندوق رقم (SM/13/29) وتقرير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى رقم (14/3).

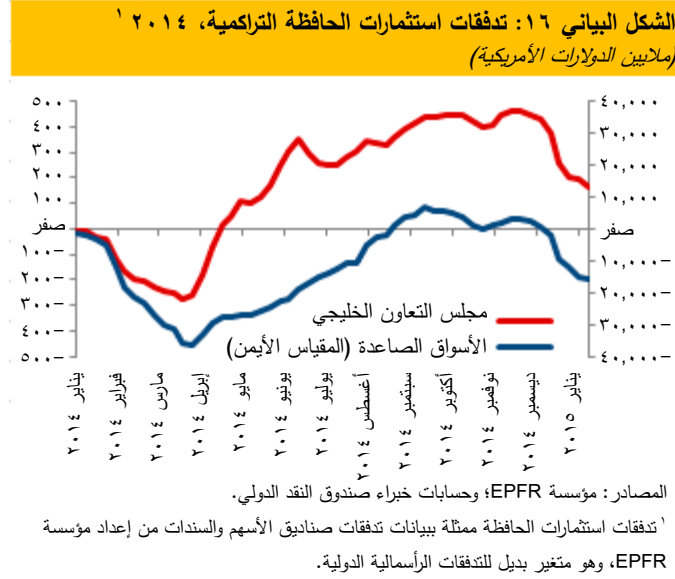
فالواقع الجديد للمالية العامة في معظم البلدان المصدرة للنفط يعزز الحاجة الماسة للبدء بمعالجة التسعير المنقوص لمنتجات الطاقة في البلدان المصدرة للنفط في منطقتي "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان" و"القوقاز وآسيا الوسطى".

### ضعف أسواق الأسهم

شهدت أسواق الأسهم في عدد من البلدان، منها إيران وكازاخستان والكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، هبوطا حادا في أواخر عام ٢٠١٤ نتيجة تزايد المخاوف من مدى تأثير اقتصاداتها بانخفاض أسعار النفط، وخاصة احتمال قيام الحكومات، التي كانت من أهم محركات زيادة إيرادات الشركات، بخفض نفقاتها استجابة لانخفاض أسعار النفط (الشكل البياني ١٥). وقد يؤدي انخفاض أسعار الأسهم إلى زيادة الأعباء على المستهلك، رغم سهولة التعامل مع آثارها.



وتعاني الشركات والبنوك المرتبطة بالطاقة ولديها انكشافات كبيرة على القطاع النفطي من صعوبة أوضاع إعادة التمويل نتيجة التوقعات السائدة بأن انخفاض أسعار النفط سيترتب عليه انخفاض إيراداتها وجدارتها الائتمانية. كذلك تباطأت التدفقات الرأسمالية إلى مجلس التعاون الخليجي، رغم اتساقها إلى حد كبير مع الاتجاهات العامة في الأسواق الصاعدة الأخرى (الشكل البياني ١٦).



### تجنب تخفيضات الإنفاق الحادة

يحتفظ معظم البلدان المصدرة للنفط في منطقتي "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان" و"القوقاز وآسيا الوسطى" بهوامش أمان مالي كبيرة تسمح لها بتجنب أي تخفيضات مفاجئة في الإنفاق استجابة لتراجع الإيرادات النفطية (الجدول ٣). وتحفظ دول مجلس التعاون الخليجي، التي يتوقع أن تكون الأشد تضررا بانخفاض أسعار النفط من حيث خسائر الإيرادات والتي تربط عملاتها عموما بالدولار، بأصول مالية ضخمة وتتمتع بطاقة اقتراض كبيرة تساعدها على التخفيف من أثر هذا الانخفاض على النمو في الأجل القريب. ومع ذلك، من المتوقع حاليا أن يتباطأ نمو الإنفاق في أغلب دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء قطر) في عام ٢٠١٥ مقارنة بالتوقعات الواردة في عدد أكتوبر ٢٠١٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض محدود في عجز المالية العامة غير النفطي في هذه الدول (الشكل البياني ١٧). ومن الملاحظ أن مستويات هذا الانخفاض تقل كثيرا عن خسائر إيرادات المالية العامة، مما يوحي بأن هذه البلدان تستخدم ما لديها من هوامش الأمان المالي.

الجدول ٣: حجم الاحتياطات المالية الوقائية والآفاق الزمنية للموارد

الاحتياطات المالية الوقائية في الأجل القريب <sup>١</sup>	الأفق الزمني للموارد (٢٠١٢) ٢	إجمالي دين الحكومة المركزية (% من إجمالي الناتج المحلي ٢٠١٣) ٣	الادخار بالقدر الكافي لضمان العدالة بين الأجيال؟ <sup>٤</sup>
محدودة	١٤	٤٣,٩	لا
ضخمة	١٢٢,٧	٣,٢	لا
محدودة	٣٢,٨	٧,٣	لا
ضخمة	١٥٩,٦	٣٤,٣	لا
ضخمة	٨٠,١	٢,٧	لا
ضخمة	١١٧,٩	١١,٧	لا
<b>مجلس التعاون الخليجي</b>			
<b>خارج مجلس التعاون</b>			
ضخمة	٥٥,٣	٩,٣	لا
محدودة	٢٠٩,٥	١١,٣	لا ينطبق
محدودة	١٣١,٩	٣١,٣	لا
ضخمة	١٢٦,٨	لا ينطبق	لا
محدودة	٦٣,١	٤٨,٢	لا
<b>القوقاز وآسيا الوسطى</b>			
ضخمة	٢٧,٨	١٣,٨	لا
ضخمة	٦٥,٦	١٢,٩	لا
ضخمة	٢٧١,٩	٢٠,٥	نعم
ضخمة	لا ينطبق	٨,٥	لا ينطبق
٤ سنوات أو أكثر	٤٠ <	٤٠ >	نعم
٣ سنوات أو أقل	٤٠ > ٢٠	٤٠ <	لا
	٢٠ >		

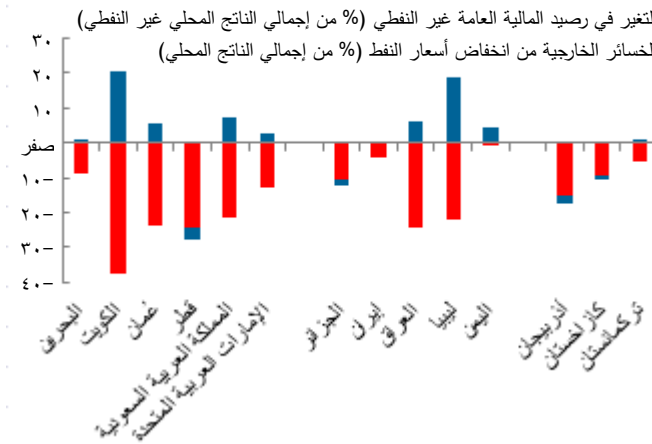
<sup>١</sup> المصدر: تستند الحسابات إلى السنوات حتى يتحول صافي الأصول الأجنبية العامة إلى الجانب السالب، مع افتراض عدم حدوث تصحيح في أوضاع المالية العامة.

<sup>٢</sup> المصدر: نسبة الاحتياطات المثبتة إلى إجمالي إنتاج النفط والغاز الطبيعي (أرقام ٢٠١٢ من الملحق ٣ في تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لعام ٢٠١٣)

<sup>٣</sup> المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لعام ٢٠١٤

<sup>٤</sup> المصدر: الشكل البياني م ٣-٣ (تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لعام ٢٠١٣) والشكل البياني ١-٨ (تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لعام ٢٠١٤).

الشكل البياني ١٧: تعديل رصيد المالية العامة غير النفطي والخسائر الخارجية من انخفاض أسعار النفط، ٢٠١٥



المصادر: السطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يُحسب التغير في رصيد المالية العامة غير النفطي على أساس الفرق بين رصيد المالية العامة غير النفطي المتوقع كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي لعام ٢٠١٥ في تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي الصادر في يناير ٢٠١٥ وعدد أكتوبر ٢٠١٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي. وتُحسب الخسائر الخارجية من انخفاض أسعار النفط على أساس الفرق المتوقع في قيمة صافي صادرات النفط بالدولار الأمريكي في ٢٠١٥، باستخدام فرضيات أسعار النفط لعام ٢٠١٥ الواردة في عدد يناير ٢٠١٥ من تقرير مستجدات الاقتصاد الإقليمي وعدد أكتوبر ٢٠١٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، وحجم صافي الصادرات النفطية في عدد أكتوبر ٢٠١٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، مع إجراء بعض التعديلات لمراعاة العوامل الفُترة المتفرقة.

وفي مجلس التعاون الخليجي، تشير التوقعات إلى أن التباطؤ في الإنفاق سيؤثر في معظمه على الإنفاق الرأسمالي. وعلى العكس من ذلك، ليس من المرجح أن يطرأ تغيير ملموس على الإنفاق الجاري، ولا سيما فواتير الأجور العامة، برغم أن بعض البلدان تعكف في الوقت الحالي على إصلاح ما تقدمه من دعم على الطاقة. وسيكون تخفيض الدعم وأوجه الإنفاق الجاري الأخرى أفضل من تخفيض الإنفاق الرأسمالي لأن التخفيض في الحالة الأولى سيفرض على الأرجح عبئاً أصغر على النمو الاقتصادي بينما يعالج أوجه الجمود في المالية العامة. ومن شأن تحديد مصادر إضافية للإيرادات غير النفطية أن يدعم جهود احتواء الإنفاق.

ويُتوقع زيادة الإنفاق الحكومي في بعض البلدان المصدرة للنفط في منطقة "القوقاز وآسيا الوسطى" في مواجهة الصدمات المزدوجة من انخفاض أسعار النفط وتزايد عمق الركود في روسيا. ومن المتوقع أن تتجه أذربيجان وكازاخستان إلى استخدام احتياطيتهما المالية الوقائية والاقتراض لتقديم دفعة تشييطية من المالية العامة، مما سيؤدي إلى تدهور أرصدهما المالية غير النفطية بعض الشيء. وعلى العكس من ذلك، تعتزم كل من تركمانستان وأوزبكستان مواصلة تنفيذ خططهما السابقة للإنفاق لأن أسعار صادراتهما من الغاز لم تتأثر بتراجع أسعار النفط. وبرغم أن إعطاء دفعة تشييطية من المالية العامة كرد فعل في مواجهة التطورات المعاكسة قد يكون ملائماً في بعض الحالات، يُحَبَّذ أن تتبع البلدان منهجا حذرا تجاه سياسة المالية العامة، لأن انخفاض أسعار النفط لفترة مطولة سيقْتَضِي في نهاية المطاف إجراء تصحيح كبير في معظم البلدان.

أما البلدان التي لديها احتياطيّات وقائية منخفضة أو غير متاحة للاستفادة منها فتواجه احتياجات أكثر إلحاحا إلى التصحيح، واتخذ بعضها خطوات مبدئية مناسبة في هذا الاتجاه. على سبيل المثال، تخطط اليمن لتحصيل مزيد من الإيرادات غير النفطية، واحتواء فاتورة الأجور الحكومية، ومواصلة إصلاح دعم الوقود، برغم أن انخفاض أسعار النفط سيكون له تأثير أخف على الإيرادات في اقتصادها مقارنة بالبلدان الأخرى المصدرة للنفط. وهناك فجوة تمويل كبيرة في مشروع موازنة العراق لعام ٢٠١٥ مما سيدفعها إلى تخفيض الإنفاق الجاري والرأسمالي. وتعكف ليبيا على تصحيح أوضاع المالية العامة من خلال الإنفاق الرأسمالي بسبب عدم الاستقرار السياسي. وفي الجزائر، يُتوقع أن يؤدي انخفاض التحويلات الجارية وارتفاع الإيرادات الضريبية إلى دفع تصحيح أوضاع المالية العامة في مواجهة انخفاض أسعار النفط.

### محدودية التأثير على النمو والتضخم على المدى القصير

بينما من المتوقع أن يتجه معظم بلدان منطقتي "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان" و"القوقاز وآسيا الوسطى" إلى استخدام الاحتياطيّات الوقائية في مواجهة انخفاض الإيرادات النفطية خلال العامين القادمين، من المرجح أن يتسنى احتواء تأثير انخفاض أسعار النفط على النمو غير النفطي على المدى القصير. ونتيجة لذلك، فإن انتشار التداعيات الإقليمية من البلدان الكبرى المصدرة للنفط، وخاصة من دول مجلس التعاون الخليجي إلى بلدان المشرق وإفريقيا جنوب الصحراء، من خلال تحويلات العاملين في الخارج، والواردات غير النفطية، و/أو الاستثمار الموجه إلى الخارج من المتوقع بوجه عام أن يكون محدودا على المدى القصير. ويُرجَّح تباطؤ النمو خلال العامين القادمين في عدد قليل من البلدان المصدرة للنفط في منطقة "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان" التي تعاني من ضغوط مالية (إيران والعراق واليمن). وحُفِّضت توقعات النمو على المدى القصير في البلدان المصدرة للنفط في منطقة "القوقاز وآسيا الوسطى" نتيجة لتباطؤ النشاط بدرجة فاقت التوقعات في روسيا.

وبوجه عام، نتوقع بلوغ النمو في دول مجلس التعاون الخليجي حوالي ٣,٤% في ٢٠١٥، مما يعكس تخفيض التوقعات بمقدار نقطة مئوية واحدة مقارنة بعدد أكتوبر ٢٠١٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي.<sup>٤</sup> وفي البلدان المصدرة للنفط غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، تُخفّض توقعات النمو بمقدار ٠,٧ نقطة مئوية في ٢٠١٥ ليصل إلى ٢,٤%. وفي البلدان المصدرة للنفط في منطقة "القوقاز وآسيا الوسطى"، يُتوقع بلوغ النمو حوالي ٤,٩% هذا العام، أي أقل بمقدار ٠,٨ نقطة مئوية من التنبؤات الواردة في عدد أكتوبر ٢٠١٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي.

ومن المرجح أن يكون تأثير تراجع أسعار النفط على التضخم ضعيفا في البلدان المصدرة للنفط في منطقة "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان" ومنطقة "القوقاز وآسيا الوسطى" لأن معظم البلدان يستخدم أسعارا موجهة لمنتجات الوقود. وسيتعين على البلدان التي تعتمد سعر صرف أكثر مرونة (مثل إيران) توخي اليقظة وتشديد السياسة النقدية إذا أدى تراجع الإيرادات النفطية إلى انخفاض سعر الصرف انخفاضاً حاداً وارتفاع التضخم. ويمكن لبلدان منطقة "القوقاز وآسيا الوسطى" التي تواجه صدمات خارجية متزامنة أن تسمح بزيادة مرونة سعر الصرف. وينبغي أن تحتفظ هذه البلدان بقدر كافٍ من الاحتياطات الوقائية بالنقد الأجنبي حتى يتسنى لها معالجة المخاوف المحتملة بشأن الاستقرار المالي، وينبغي أن تُعدّل السياسة النقدية لكي تتصدى لبوادر الضغوط التضخمية الناشئة وتضع حداً للضغوط على سعر الصرف.

ويشكل إنتاج النفط والنزاعات المتزايدة في المنطقة مخاطر قصور بارزة على الآفاق. ولا يُتوقع قيام البلدان المنتجة للنفط في المنطقة الأعضاء في منظمة "أوبك" بخفض إنتاج النفط في ظل توقعات السيناريو الأساسي ولكن الإفراط الواضح في العرض في سوق النفط العالمي يدل على أن المخاطر أمام الإنتاج النفطي ماثلة نحو القصور. إضافة إلى ذلك، فإن البلدان التي تواجه صراعات أو أوضاع أمنية صعبة (العراق وليبيا واليمن) أو تواجه بيئة خارجية صعبة (إيران) قد تعاني كذلك من تراجع إنتاج النفط و/أو تواجه مخاطر قصور من اضطراب النشاط الاقتصادي غير النفطي بسبب الصراعات. ومن شأن زيادة عمق الركود في روسيا واستمرار انخفاض سعر صرف الروبل أن يضيفا إلى التأثير السلبي على الصادرات غير النفطية من البلدان المصدرة للنفط في منطقة "القوقاز وآسيا الوسطى".

### الحاجة إلى التصحيح والتنوع على المدى المتوسط

إذا تبين أن التراجع في أسعار النفط سيظل مستمرا، قد تحتاج معظم البلدان المصدرة للنفط في المنطقة إلى موازنة أوضاعها المالية مع الحقائق الجديدة في سوق النفط العالمية لضمان حفاظها على استمرارية أوضاع المالية العامة.

وسيتعين أن يركز التصحيح على خطط موثوقة متوسطة الأجل لضبط أوضاع المالية العامة، وسيقتضي الحد من الإنفاق الجاري، بما في ذلك فواتير الرواتب والدعم. ويرغم شروع بعض البلدان بالفعل في تنفيذ إصلاحات الدعم (أذربيجان والبحرين والكويت وقطر

<sup>٤</sup> أصدرت حكومة المملكة العربية السعودية بيانات معدلة لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي تتضمن تحديث سنة الأساس من ١٩٩٩ إلى ٢٠١٠. ونتج عن إعادة تحديد سنة الأساس ارتفاع حصة إجمالي الناتج المحلي النفطي (تبلغ الآن ٤٣% مقابل ٢١% في السابق) وانخفاض حصة إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (٥٧% مقابل ٧٩% في السابق) من إجمالي الناتج المحلي الكلي. وفي ظل السلسلة الجديدة، تشير التقديرات الآن إلى أن نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي يصل إلى ١٠%، و٥,٤%، و٢,٧% في الأعوام ٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٣ على التوالي، مقابل ٨,٦% و٥,٨% و٤% في السابق. وبالنسبة لعام ٢٠١٤، تشير التقديرات الرسمية الأولية إلى نمو الاقتصاد بنسبة ٣,٦%. وفي المقابل، أشارت توقعات خبراء الصندوق في عدد أكتوبر ٢٠١٤ من تقرير "آفاق الاقتصاد الإقليمي" إلى تحقيق نمو يبلغ ٤,٦%. وإذا كانت حصتا إجمالي الناتج المحلي النفطي وغير النفطي من إجمالي الناتج المحلي الكلي قد ظلتا على حالهما (سنة الأساس هي ١٩٩٩)، لكانت تقديرات خبراء الصندوق لمعدل النمو بلغت حوالي ٤,٤% في ٢٠١٤.



والمملكة العربية السعودية وتركمانستان والإمارات العربية المتحدة) أو بدأ يناقشها (عُمان)، لا يزال حجم دعم الطاقة في المنطقة كبيراً. ومن شأن هبوط أسعار النفط أن يجعل الحاجة إلى تطبيق هذه الإصلاحات أكثر إلحاحاً، وربما، أسهل من الناحية السياسية.

كذلك سيكتسب توخي الدقة في تحديد الأولويات وتقييم المشروعات الاستثمارية الكبرى أهمية في ضمان تحقيق مكاسب النمو على المدى المتوسط. وينبغي المضي قُدماً في تنفيذ المشروعات ذات الأولوية، ومنها المشروعات الكبرى الممولة من الخارج في بعض بلدان منطقة "القوقاز وآسيا الوسطى". ويتعين كذلك أن تستكشف البلدان إمكانات تنويع مصادر الإيرادات، والتي يمكن أن تتضمن ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة.

وهناك تدابير مصاحبة يمكن أن تساعد على الحد من التأثير المعاكس لضبط أوضاع المالية العامة على النمو في الاقتصاد غير النفطي وتتضمن تطبيق إصلاحات أعمق لتنويع الاقتصادات بعيداً عن النفط، وذلك بصفة خاصة من خلال تحسين بيئة الأعمال، وتوفير الحوافز لريادة المشروعات الخاصة في قطاعات السلع التجارية، وتوظيف مزيد من المواطنين في القطاع الخاص. وينبغي أن تعمل بلدان منطقة "القوقاز وآسيا الوسطى"، بصفة خاصة، على تعجيل وتيرة الإصلاحات الهيكلية لتحرير اقتصاداتها، وخاصة الإصلاحات الرامية إلى تخفيف القواعد المنظمة للأعمال وتعزيز القدرة التنافسية. ويتعين كذلك تعزيز الترتيبات المؤسسية وزيادة الشفافية في التعامل مع التغيرات المدفوعة بسعر النفط والتي تظراً على إيرادات المالية العامة.

## البلدان المستوردة للنفط

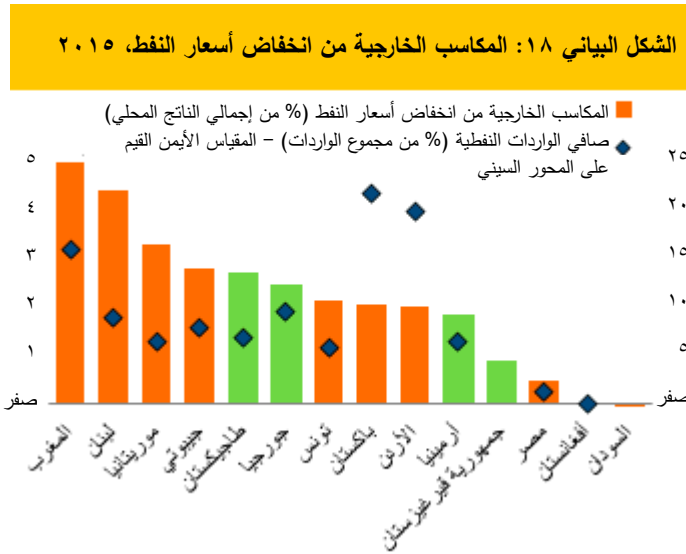
تحقق البلدان المستوردة للنفط في منطقة "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان" ومنطقة "القوقاز وآسيا الوسطى" منافع من انخفاض أسعار النفط. وتسجل فواتير استيراد الطاقة انخفاضاً، وحيثما انتقلت آثار انخفاض أسعار النفط إلى المستخدمين النهائيين، تتخفض تكاليف الإنتاج ويرتفع الدخل المتاح للإنفاق.

ومع ذلك فإن المكاسب التي يجنيها معظم البلدان المستوردة للنفط من انخفاض أسعاره توازنها عوامل معاكسة أخرى مثل نمو الطلب المحلي بوتيرة أبطأ من المتوقع وضعف آفاق النمو بدرجة أكبر من المتوقع في أهم الشركاء التجاريين: وهي بلدان منطقة اليورو ومجلس التعاون الخليجي، بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط في منطقة "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان"، وروسيا والصين، بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط في منطقة "القوقاز وآسيا الوسطى". وإضافة إلى ذلك، فإن أسعار السلع الأولية غير النفطية التي يصدرها بعض البلدان أخذت تتراجع. ونتيجة لذلك، يتسم التأثير على النمو وعلى العجز في المالية العامة والحساب الجاري بالتفاوت، حيث يُتوقع تحسن الأوضاع في بعض البلدان ولكن يُتوقع تفاقمها في بلدان أخرى، وخاصة في بلدان منطقة "القوقاز وآسيا الوسطى"، التي تأثرت بشدة من تعمق الركود في روسيا.

ويؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تهيئة أوضاع مواتية لمواصلة تنفيذ إصلاحات الدعم وتكثيف الجهود في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية لدعم النمو وتوفير فرص العمل على المدى المتوسط. ومع هذا، ينبغي ألا تغالي البلدان المستوردة للنفط في تقدير التأثير الإيجابي لتراجع أسعار النفط على اقتصاداتها: نظراً لضعف نمو الطلب من الشركاء التجاريين وأجواء عدم اليقين الكثيفة بشأن استمرارية انخفاض أسعار النفط وتوافر التمويل الخارجي.

## مكاسب كبيرة تقتصر على عدد قليل من الحالات

أدى الهبوط الحاد في أسعار النفط إلى خفض فواتير واردات الطاقة في البلدان المستوردة للنفط في منطقة "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان". وتشير التقديرات إلى بلوغ المكاسب الخارجية من انخفاض أسعار النفط في ٢٠١٥، في المتوسط، حوالي ١,٥ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في منطقة "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان" ونقطتين مؤبوتين من إجمالي الناتج المحلي في منطقة "القوقاز وآسيا الوسطى" (الشكل البياني ١٨).



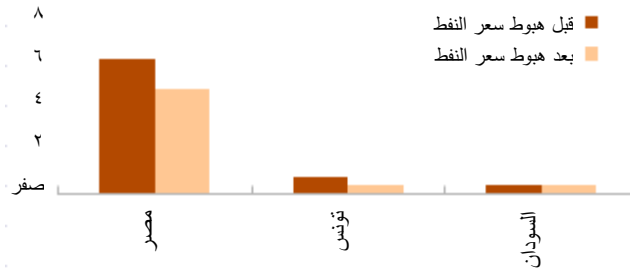
المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
ملحوظة: تُحسب المكاسب الخارجية من انخفاض أسعار النفط على أساس الفرق المتوقع في صافي قيمة صادرات النفط بالدولار الأمريكي في عام ٢٠١٥، باستخدام فرضيات أسعار النفط لعام ٢٠١٥ الواردة في عدد يناير ٢٠١٥ من تقرير مستجدات الاقتصاد الإقليمي وعدد أكتوبر ٢٠١٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، وحجم صافي الصادرات النفطية في عدد أكتوبر ٢٠١٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، مع التعديل لمراعاة العوامل القطرية المتفرقة. وتشير الأعمدة باللون البرتقالي إلى البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP) وتشير الأعمدة باللون الأخضر إلى "منطقة القوقاز وآسيا الوسطى" (CCA).

وتشير التقديرات إلى أن البلدان التي ستحقق أكبر المكاسب من انخفاض أسعار النفط في ٢٠١٥ هي المغرب (حوالي ٤,٧٥ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)، ولبنان (حوالي ٤,٢٥ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي) وموريتانيا (حوالي ٣ نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي)، وجيبوتي وطاجيكستان (حوالي ٢,٥ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)، وجورجيا (حوالي ٢,٢٥ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي) والأردن وتونس وباكستان (حوالي نقطتين مؤبنتين من إجمالي الناتج المحلي)، وأرمينيا (حوالي ١,٧٥ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي).

وتتسم المكاسب الاستثنائية بأنها أصغر عموماً من خسائر البلدان المصدرة للنفط لأن البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى تعتمد على النفط بقدر أقل مما تفعل البلدان المصدرة للنفط (الشكل البياني ١٨). كذلك، تنتقل آثار التراجع في أسعار النفط العالمية عموماً إلى بلدان منطقة القوقاز وآسيا الوسطى بفترات تأخر طويلة لأن أسعار وارداتها النفطية عادة ما تكون ثابتة على مدار فترات تمتد لعدة سنوات.

كذلك سيؤدي انخفاض أسعار النفط الدولية إلى تحقيق مكاسب على مستوى المالية العامة من خلال انخفاض فواتير دعم الوقود، ما لم تتجه الحكومات إلى خفض أسعار التجزئة للمنتجات البترولية. وتشير التقديرات إلى بلوغ هذه الوفورات حوالي ٠,٥ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان في ٢٠١٥ (الشكل البياني ١٩). وتتسم المكاسب بأنها كبيرة بصفة خاصة في مصر، حيث لا تزال فواتير الدعم مرتفعة برغم الإصلاحات التي بدأت مؤخراً؛ وتتوقف مسألة إضافة هذه المكاسب إلى الميزانية على الترتيبات القطرية الخاصة بكل بلد بين شركات النفط المملوكة للدولة والحكومة. ولا تقدم البلدان المستوردة للنفط في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى الدعم على الوقود من خلال الميزانيات الحكومية. ولا يُتوقع انخفاض الدعم الذي تقدمه على الطاقة لأنها تعتمد في الغالب على أسعار الغاز، والتي يُتوقع أن تظل مستقرة على المدى القصير.

الشكل البياني ١٩: تأثير انخفاض أسعار النفط على دعم الوقود قبل حساب الضريبة، ٢٠١٥<sup>١</sup>  
(% من إجمالي الناتج المحلي)

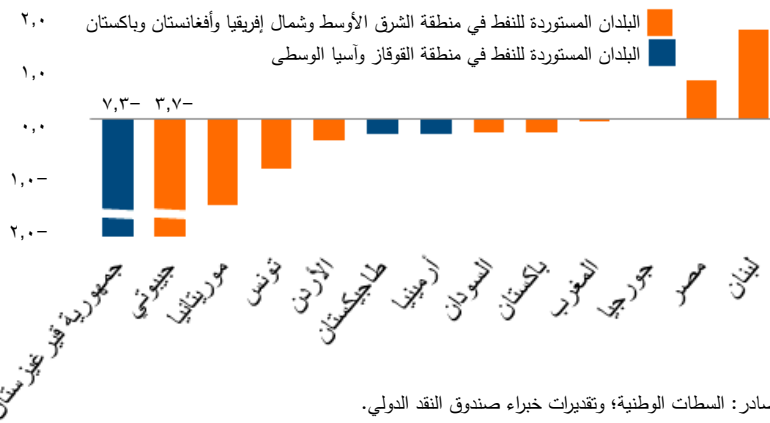


المصادر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.  
١ يُقدّر حجم فاتورة الدعم باستخدام بيانات ٢٠١٣. وتستند الحسابات إلى تحليل فجوة الأسعار وفق ما جاء في تقرير المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي (SM/13/29) وتقرير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى رقم (14/3).

### استجابة سياسة المالية العامة للصدمات المتعددة

يُتوقع تحسن أرصدة المالية العامة (مقارنة بالتوقعات الواردة في عدد أكتوبر ٢٠١٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي)، على مستوى بلدان منطقة "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان" التي تحقق أكبر المنافع من انخفاض فواتير الواردات النفطية، في لبنان (بمقدار ١,٧٥ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي) ومصر (بمقدار ٠,٥ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي) (الشكل البياني ٢٠).

الشكل البياني ٢٠: تعديلات أرصدة المالية العامة، ٢٠١٥<sup>١</sup>  
(نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي؛ عدد أكتوبر ٢٠١٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي" مقابل إصدار يناير ٢٠١٥ من تقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي")



المصادر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.  
١ تُحسب على أساس الفرق بين رصيد المالية العامة في ٢٠١٥ (تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي الصادر في يناير ٢٠١٥) ورصيد المالية العامة في ٢٠١٥ (عدد أكتوبر ٢٠١٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي)؛ معبرا عنه كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠١٥ (تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي الصادر في يناير ٢٠١٥).

وفي البلدان الأخرى المستوردة للنفط في منطقة "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان"، تشير التوقعات في الوقت الحاضر إلى أن أرصدة المالية العامة ستكون أضعف هذا العام مقارنة بالتوقعات في عدد أكتوبر ٢٠١٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي (كما في جيبوتي وتونس مثلاً)، وتتمثل بعض العوامل وراء ذلك في نمو الطلب المحلي بدرجة أضعف من المتوقع، وزيادة الاستثمارات العامة. وفي جمهورية قيرغيزستان، أدى عاملان هما تباطؤ النشاط في روسيا والمشروعات الاستثمارية الكبرى إلى تخفيض توقعات إجمالي الناتج المحلي في رصيد المالية العامة بمقدار ٧,٢٥ نقطة مئوية.

### ادخار جزء من المكاسب الاستثنائية

بوجه عام، من المتوقع أن تدخر البلدان المستوردة للنفط في منطقة "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان" أكبر قدر ممكن مما تحققه من المكاسب الاستثنائية المرتبطة بالنفط. ويُتوقع تحسن مراكز حساباتها الجارية بمقدار نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي (مقارنة بالتوقعات في عدد أكتوبر ٢٠١٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي). ويتسق هذا التحسن عموماً مع المكاسب الاستثنائية المرتبطة بالنفط والتي تُقدَّر بنحو ١,٥ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي. وتواجه بلدان منطقة "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان" مخاطر من احتمالات تراجع تحويلات العاملين في الخارج، والتمويل الرسمي، والاستثمار الأجنبي المباشر، والسياحة من دول مجلس التعاون الخليجي، وإن كان ذلك على المدى المتوسط.

وعلى العكس من ذلك، يُتوقع تراجع مراكز الحساب الجاري في البلدان المستوردة للنفط في منطقة "القوقاز وآسيا الوسطى" بنحو نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بالتوقعات الواردة في عدد أكتوبر ٢٠١٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، أي مقابل مكاسب استثنائية من انخفاض أسعار النفط تبلغ حوالي نقطتين مؤبنتين من إجمالي الناتج المحلي. ويرجع السبب الرئيسي إلى حدوث ضعف كبير في الطلب الخارجي من روسيا، وبدرجة أقل، من الصين. وينشأ مزيد من الضغوط على الحساب الجاري في البلدان المصدرة للمعادن وغيرها من السلع الأولية (الشكل البياني ٣) والتي شهدت مؤخرًا ارتفاعاً في أسعار عملاتها المحلية الحقيقية (الشكل البياني ٧).

### محدودية التأثير على النمو والتضخم

يُرجح أن يكون تأثير انخفاض أسعار النفط على النمو محدوداً في البلدان المستوردة للنفط في منطقة "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان" ومنطقة "القوقاز وآسيا الوسطى".

أولاً، انخفاض درجة انتقال الآثار من أسعار النفط العالمية إلى أسعار الوقود المحلية يحد من تأثيرها على الدخل المتاح للإنفاق وعلى تكاليف المدخلات التي تتحملها الشركات في البلدان المستوردة للنفط في منطقة "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان". وتبلغ مُعاملات انتقال الآثار في هذه البلدان حوالي ٠,٤ في المتوسط وتصل إلى مستويات أقل بكثير في بعض البلدان التي تواصل دعم أسعار الوقود المحلية (مصر وتونس). وتنتقل الآثار بصورة أكبر في البلدان المستوردة للنفط في منطقة "القوقاز وآسيا الوسطى" بفضل آليات تحديد الأسعار التي تتسم بقدر أكبر من المرونة.

وثانياً، يواجه بعض البلدان المستوردة للنفط في منطقة "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان" ومنطقة "القوقاز وآسيا الوسطى" صدمات متزامنة في الطلب الخارجي ناتجة عن تحقيق نمو أضعف من المتوقع في منطقة اليورو وروسيا، وكذلك تقدم الإصلاحات المحلية بوتيرة أبطأ من المتوقع والتأخر في استعادة الثقة.

وتؤثر التداعيات السلبية الآتية من روسيا على البلدان المستوردة للنفط في منطقة "القوقاز وآسيا الوسطى" تأثيراً يلقي بظلاله على تخفيف الضغوط الناتج عن انخفاض أسعار النفط، مما يؤدي إلى تخفيض توقعات النمو بمقدار ٠,٥ نقطة مئوية في ٢٠١٥ مقارنة بما ورد في عدد أكتوبر ٢٠١٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، لتصل إلى ٤,٥% (الجدول ١). وتُخفّض التوقعات بشأن بلدان المغرب العربي (وخاصة المغرب وتونس)، وهي الأكثر تأثراً بانتشار التداعيات الآتية من منطقة اليورو، بما يتراوح بين صفر و ٠,٧٥ نقطة مئوية تقريباً. وتواجه بلدان المشرق (مصر، على سبيل المثال) تأثيراً أقل نظراً لأن ضعف النمو في دول مجلس التعاون الخليجي، وهي الأكثر تعرضاً لمخاطره، من المتوقع أن يكون محدوداً. (زُفعت توقعات النمو في مصر في ٢٠١٥ بمقدار ٠,٣ نقطة مئوية، ويرجع أحد أسباب هذا التعديل إلى الارتداد بقوة في الربع الثالث من عام ٢٠١٤). وبوجه عام، من المتوقع أن تحقق البلدان المستوردة للنفط في منطقة "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان" نمواً يصل إلى ٣,٩% في ٢٠١٥، دون تغيير عن عدد أكتوبر ٢٠١٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي.

وفي معظم البلدان المستوردة للنفط في منطقة "القوقاز وآسيا الوسطى" ومنطقة "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان"، لا يُرَجَّح أن يكون لانخفاض أسعار النفط أثر مباشر كبير على التضخم المحلي نظراً لصغر حجم حصة مصادر الوقود في سلال مؤشر أسعار المستهلكين ونتيجة، في بعض الحالات، لإصلاحات الدعم التي توازن هذه الآثار. ويقدم بعض البلدان (مصر وتونس) دعماً على أسعار الوقود المحلية ولا يُتوقع أن تتحرك هذه الأسعار على نحو متنسق مع الأسعار العالمية. وتشكل تحركات سعر الصرف في بعض البلدان (معظم البلدان المستوردة للنفط في منطقة "القوقاز وآسيا الوسطى") عاملاً أهم في التأثير على التضخم.

### على المدى المتوسط

إذا تبين أن انخفاض أسعار النفط سيظل مستمراً، ستواجه البلدان المستوردة للنفط السؤال حول ما إذا كانت تواصل إنفاق المكاسب الاستثنائية أو تدخرها. ومن الأهمية بمكان عدم المغالاة في تقدير التأثير الإيجابي لصدمة أسعار النفط على الاقتصادات المستوردة للنفط في المنطقة، نظراً لضعف الطلب على المدى المتوسط في كثير من أهم الشركاء التجاريين لبلدان منطقة "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان" ومنطقة "القوقاز وآسيا الوسطى". كذلك ينبغي أن تتجنب البلدان الدخول في التزامات بالإنفاق يتعذر الرجوع عنها، نظراً لعدم اليقين بشأن استمرار الصدمة وتوافر التمويل الخارجي.

وفي حالة البلدان التي تشكل استمرارية أوضاع المالية العامة فيها مصدراً للقلق، يُحَبَّذ ادخار المكاسب الاستثنائية على مستوى المالية العامة من أجل تعزيز الاحتياطات الوقائية في مواجهة الصدمات الدورية المعاكسة، وإتاحة الموارد للإنفاق المعزز للنمو، وتخفيض الدين العام (وخاصة مصر والأردن ولبنان وباكستان). كذلك يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تهيئة أوضاع مواتية لمواصلة إصلاحات الدعم تصاحبها شبكات أمان اجتماعي موجهة بشكل أفضل للمستحقين - ولا سيما في البلدان التي لا يزال الدعم فيها مرتفعاً (مصر وتونس) - ويمهد لإدخال إصلاحات ضريبية (لبنان). وربما اتجهت البلدان التي يشكل تراجع نمو الطلب أو ضعف النمو المحتمل فيها مصدراً للقلق أيضاً إلى النظر في مواصلة استخدام استراتيجية مختلطة، بتخصيص جزء من المكاسب الاستثنائية للاستثمارات المعززة

لنمو في مجالات البنية التحتية والصحة والتعليم. وينبغي توخي الشفافية في إدارة التغييرات المفاجئة في إيرادات المالية العامة. ويتعين على جميع البلدان مواصلة التركيز على ضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط.

ومن المتوقع أن تساعد المكاسب الخارجية الاستثنائية في تعزيز مراكز الاحتياطيات الضعيفة على مستوى معظم بلدان منطقة "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان" وأن تساعد على تكوين احتياطيات وقائية في مواجهة الصدمات المعاكسة مستقبلاً. وفي حالة البلدان التي تشهد ارتفاعاً في التضخم (مثل طاجيكستان)، يتعين مواصلة تشديد السياسة النقدية للمساعدة على الحد من ضغوط سعر الصرف. وعلى العكس من ذلك، في بعض الحالات، من شأن ارتفاع الاحتياطيات وانخفاض معدلات التضخم أن يوفر فرصاً لزيادة مرونة سعر الصرف (مصر والمغرب وباكستان) أو تخفيض أسعار الفائدة الأساسية لدفع الطلب المحلي. ويكتسب هذا الأمر أهمية بالغة في البلدان التي شهدت تباطؤاً في النمو نتيجة للصراعات أو بفعل صدمات أخرى.

كذلك يوفر انخفاض أسعار النفط فرصة لتكثيف الجهود في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، وخاصة في مجالات بيئة الأعمال، والحوكمة، والتعليم، والتكامل التجاري. وتحقيق تقدم ملحوظ سيساعد على إعطاء دفعة للإنتاجية، وتوفير مزيد من فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة وتوسيع نطاق الاحتواء.

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠١٦-٢٠٠٠  
(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

توقعات	متوسط					
	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١-٢٠٠٠
<b>منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان<sup>١</sup></b>						
٣,٩	٣,٣	٢,٨	٢,٢	٤,٦	٥,٣	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
٠,٣	١,٧-	٦,٥	١٠,٠	١٢,٥	٩,٤	رصيد الحساب الجاري
٥,٠-	٧,٠-	٢,٤-	٠,١	٢,٨	٣,٣	رصيد المالية العامة الكلي
٦,٤	٦,٥	٧,٠	١٠,٠	١٠,١	٧,٢	التضخم، سنويا (النمو السنوي)
<b>البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان</b>						
٣,٧	٣,٠	٢,٧	١,٩	٥,٤	٥,٦	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
٢,٠	٠,٩-	١٠,٠	١٤,٧	١٨,٢	١٣,٦	رصيد الحساب الجاري
٤,٨-	٧,١-	٠,١	٤,٦	٧,٨	٧,٥	رصيد المالية العامة الكلي
٦,٢	٦,١	٥,٩	١٠,٤	١٠,٥	٧,٣	التضخم، سنويا (النمو السنوي)
<b>منها: دول مجلس التعاون الخليجي</b>						
٣,٣	٣,٤	٣,٧	٣,٦	٥,٤	٥,٨	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
٤,٧	١,٦	١٦,٣	٢٠,٦	٢٤,٥	١٦,٥	رصيد الحساب الجاري
٤,٠-	٦,٣-	٤,٦	١١,٣	١٤,٦	١٢,٢	رصيد المالية العامة الكلي
٢,٦	٢,٢	٢,٦	٢,٨	٢,٤	٢,٩	التضخم، سنويا (النمو السنوي)
<b>البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان</b>						
٤,٥	٣,٩	٣,٠	٣,٠	٢,٩	٤,٧	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
٣,٩-	٣,٥-	٣,٧-	٤,٨-	٥,٩-	١,٧-	رصيد الحساب الجاري
٥,٥-	٦,٩-	٨,٠-	٩,٥-	٨,٤-	٥,١-	رصيد المالية العامة الكلي
٦,٧	٧,٤	٩,٥	٩,٢	٩,٤	٦,٩	التضخم، سنويا (النمو السنوي)
<b>منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا<sup>١</sup></b>						
٣,٨	٣,٢	٢,٦	٢,١	٤,٦	٥,٤	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
٠,٤	١,٨-	٧,١	١٠,٨	١٣,٦	١٠,٣	رصيد الحساب الجاري
٥,٢-	٧,٤-	٢,٢-	١,١	٤,١	٤,٢	رصيد المالية العامة الكلي
٦,٥	٦,٦	٦,٨	١٠,٤	١٠,١	٧,١	التضخم، سنويا (النمو السنوي)
<b>البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا</b>						
٤,٤	٣,٨	٢,٥	٢,٦	٢,٠	٤,٨	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
٥,١-	٤,٨-	٥,٠-	٦,٧-	٧,٩-	٢,٢-	رصيد الحساب الجاري
٦,٤-	٨,٣-	٩,٩-	١٠,٥-	٨,٧-	٥,٧-	رصيد المالية العامة الكلي
٧,٦	٨,٢	١٠,١	١٠,٢	٨,٧	٦,٤	التضخم، سنويا (النمو السنوي)
<b>بلدان التحول العربي (باستثناء ليبيا)</b>						
٤,٤	٣,٨	٢,٣	٢,٧	٢,٥	٤,٦	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
٣,٩-	٣,٦-	٣,١-	٤,٦-	٦,١-	٠,٧-	رصيد الحساب الجاري
٦,٧-	٨,٧-	١٠,٧-	١١,٣-	٩,١-	٥,٩-	رصيد المالية العامة الكلي
٧,٦	٧,٥	٧,٦	٧,٨	٦,١	٦,٧	التضخم، سنويا (النمو السنوي)

المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

<sup>١</sup> بيانات ٢٠١١-٢٠١٦ لا تتضمن الجمهورية العربية السورية.

ملحوظة: تشير البيانات إلى السنوات المالية لكل من البلدان التالية: أفغانستان (٢١ مارس/ ٢٠ مارس) حتى عام ٢٠١١، ومن بعدها من ٢١ ديسمبر/ ٢٠ ديسمبر، وإيران (٢١ مارس/ ٢٠ مارس)، وقطر (إبريل/مارس)، ومصر وباكستان (يوليو/يونيو).

البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان تشمل: الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن؛ والبلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان تشمل: أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان والسودان وسوريا وتونس.

بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA): مجموعة البلدان التي تضم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP)، باستثناء أفغانستان وباكستان.

بلدان التحول العربي (باستثناء ليبيا): مصر والأردن والمغرب وتونس واليمن.



## منطقة القوقاز وآسيا الوسطى: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠١٦-٢٠٠٠

( % من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

توقعات		متوسط				
٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١-٢٠٠٠	
<b>منطقة القوقاز وآسيا الوسطى</b>						
٥,٤	٤,٩	٥,٢	٦,٦	٥,٦	٨,٩	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
٢,٤-	٣,٣-	٠,١-	١,٨	٣,١	١,٣	رصيد الحساب الجاري
٣,٣-	٣,٩-	١,٠	٢,٨	٤,٧	٢,٦	رصيد المالية العامة الكلي
٦,٨	٦,٤	٦,٠	٦,٠	٥,٣	٩,٧	التضخم، سنويا (النمو السنوي)
<b>البلدان المصدرة للنفط والغاز في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى</b>						
٥,٥	٤,٩	٥,٢	٦,٨	٥,٦	٩,٣	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
١,٨-	٢,٧-	٠,٩	٢,٨	٤,٦	٢,٧	رصيد الحساب الجاري
٣,٣-	٣,٩-	١,٤	٣,٤	٥,٥	٣,٤	رصيد المالية العامة الكلي
٦,٩	٦,٢	٦,٢	٦,٣	٥,٧	٩,٩	التضخم، سنويا (النمو السنوي)
<b>البلدان المستوردة للنفط والغاز في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى</b>						
٤,٧	٤,٤	٤,٧	٥,٦	٥,٤	٦,٥	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
٨,٠-	٨,٩-	٩,٦-	٧,٦-	١٠,٥-	٨,٤-	رصيد الحساب الجاري
٣,١-	٤,٠-	٢,٧-	٢,٥-	٢,٢-	٣,٢-	رصيد المالية العامة الكلي
٥,٧	٧,٩	٤,٧	٣,٦	٢,١	٨,٢	التضخم، سنويا (النمو السنوي)

المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

البلدان المصدرة للنفط والغاز في القوقاز وآسيا الوسطى تشمل: أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان.

البلدان المستوردة للنفط والغاز في القوقاز وآسيا الوسطى تشمل: أرمينيا وجورجيا وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان.